

وثيقة غرفة الاجتماعات لجلسة الاعتدال في الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر

عُقدت جلسة مناقشة السياسات خلال الاجتماع الثاني عشر لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر (PAWG). خرجت مجموعة العمل ببعض التوصيات السياسية المحددة لتحسين التعليم المهني، خاصة بالنسبة للأطفال من الأسر الفقيرة، في منظمة التعاون الإسلامي وتقريب السياسات بين الدول الأعضاء في هذه القضية الهامة. تم تحديد نصائح السياسة الواردة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية لتقرير البحث بعنوان "تعليم الأطفال المحرومين في منظمة التعاون الإسلامي: المفتاح للهروب من الفقر" وردود الدول الأعضاء على استبيان السياسات الذي أرسله مكتب تنسيق الكومسيك.

المشورة السياسية 1: تحسين وصول الطلاب/الشباب الفقراء إلى التعليم المهني من خلال إلغاء/تخفيض الرسوم المدرسية، وتقديم خطط المنح الدراسية الشهرية وتوفير المرافق الكافية (مثل الإقامة) للطلاب القادمين من المناطق النائية.

المُبرر:

يركز التعليم والتدريب المهني/والتعليم والتدريب الفني والمهني (VET /TVET) في المقام الأول على توفير المهارات للشباب في القطاع الرسمي/غير الرسمي. يُعد هؤلاء الشباب هم القوى العاملة الرئيسية في أي أنشطة صناعية. وبالتالي، يمكن لنظام التعليم والتدريب الفني والمهني أن يساهم في تجهيز الشباب لشغل الوظائف، وتوفير المهارات اللازمة وتلبية المتطلبات الصناعية للنمو الاقتصادي. كما يمكن لنظام التعليم والتدريب المهني (VET) الناجح أن يلعب دوراً هاماً في القضاء على الفقر والحد من فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء.

هناك عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل في منطقة منظمة التعاون الإسلامي والقيود الرئيسية هي جذب الشباب الفقراء إلى التدريب على المهارات. وتُظهر الأدلة التجريبية أنه لا يُمكن للعديد من الشباب أن يكونوا قادرين على الدخول في تدريبات المهارات بسبب الرسوم المدرسية والتكاليف الأخرى ذات الصلة. يجب تقديم التعليم والتدريب المهني مجاناً أو بأسعار منخفضة لجذب الشباب الفقراء. وإلى جانب ذلك، يمكن تقديم رواتب شهرية أو قروض بدون فائدة للفقراء مقابل تعليمهم. يمكن أن يؤدي التدريب المهني المجاني وبرامج المنح الدراسية الشهرية إلى تعزيز التحاق الطلاب وتوفير فرص أكبر للطلاب الفقراء.

علاوة على ذلك، يعيش عدد كبير من الناس في منطقة منظمة التعاون الإسلامي في المناطق الريفية بمستوى دخل منخفض للغاية في الغالب. ينبغي توسيع التعليم والتدريب المهني والفني في المناطق الريفية أو ينبغي أن يكون لهذه المؤسسات مرافق ضرورية (أي توفير بيوت الشباب) في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من أجل جذب الشباب الفقراء في التدريب على المهارات من أجل العمل في المستقبل.

المشورة السياسية 2: مطابقة المهارات في مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني مع المتطلبات الصناعية من خلال تحديث المناهج العملية والموجهة حسب الطلب وتحسين مرافق مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني وكذلك إنشاء مركز تدريب داخل المنطقة الصناعية

المُبرر:

هناك علاقة قوية بين قطاعات التعليم والتدريب المهني والفني والطلب في سوق العمل. يوفر التعليم المهني بشكل عام الوظائف المبنية على التدريب ذا المدى القصير والطويل، مما يجعل الأشخاص العاطلين عن العمل مؤهلين لتلبية الطلبات الصناعية. ومع ذلك، قد لا يكون العثور على وظيفة أمراً سهلاً بالنسبة لخريجي مؤسسات التعليم والتدريب المهني والفني إذا لم يتطابق تعليمهم وتدريبهم مع المتطلبات

الصناعية. لهذا السبب، يعد سد الفجوة بين التعليم والتدريب المهني والفني والطلب في سوق العمل أمراً حاسماً لتعزيز إنتاجية الشباب، ممن يتمتعون بمهارات جيدة وكفئة ومهنية في مجالات مختلفة.

وعلى الجانب الآخر، هنالك نقص في الروابط الصناعية مع مؤسسات التعليم مثل التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. لا تمتلك الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني آليات حديثة. على النقيض، فتمتلك معظم الصناعات المحلية أجهزة حديثة مثبتة لضمان زيادة مستمرة في قدرة إنتاجها. والمنافسة في السوق العالمية. لذلك، يجب تحسين مرافق التعليم والتدريب الفني والمهني من خلال المعدات الحديثة والمختبرات والآليات لتقديم تدريب حديث على المهارات. يجب على الصناعات في هذه المرحلة تعزيز التعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني في شكل إنشاء مركز تدريب داخل المنطقة الصناعية الذي سيوفر المهارات الحالية المطلوبة لطلاب التعليم والتدريب المهني والفني لفترة زمنية معينة.

وتعوق المناهج الدراسية القديمة والتدريب الخريجين تلبية الطلب الصناعي الحالي. ومن أجل سد الفجوة بين التعليم والتدريب المهني والفني ومتطلبات الصناعة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإنه يلزم تحديث المناهج لجعلها أكثر توجيهًا نحو الوظيفة والطلب.

المشورة السياسية 3: زيادة كم ونوعية المعلمين في قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني من خلال توفير برامج التطوير المهني والارتباط الصناعي والاعتراف بعملهم على أساس أدائهم.

المُدرِّب:

يتمتع المدرسون بأهمية خاصة نظرًا لتأثيرهم المباشر على النتائج التعليمية. يعتمد الطلاب على تعلم النتائج في قطاع التعليم والتدريب المهني والفني بشكل كبير على ممارسات التدريس الخاصة بالمعلمين. يُبين التقرير البحثي الذي تم إجراؤه لهذا الاجتماع أن مستوي كفاءة المعلمين ومعرفة في قطاعات التعليم والتدريب المهني والفني غير كافي ولا تتوفر لدي المعلمين خبرة صناعية عملية كافية في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. **وعلاوة على ذلك، فإن عدد المعلمين المتخصصين (تخصص مُحدد) منخفضًا في مؤسسات التدريب الفني والمهني وعلاوة على ذلك، فإن عدد المعلمين المتخصصين (فيما يتعلق بتخصص معين) منخفضين المستوى في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والفني.**

ولمواجهة هذه التحديات، يوصى باستخدام ثلاث استراتيجيات محددة: أولاً، ينبغي مواصلة برامج تدريب المعلمين لتحديث مهارات المعلمين (المدرسين) بأشكال مختلفة (برامج تربوية، ذاتية، وبرامج تبادل)؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب على المدرسين تحديث تقنياتهم التعليمية عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في حالة وجود مناهج تعليمية وجها لوجه ومختلطة وعبر الإنترنت في قطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني. وثانياً، يمكن ممارسة التدريب الصناعي للمدرسين الفنيين لفترة معينة من الزمن (سنة أشهر) في قطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني. وأخيراً، يُعد الحصول على شهادة المعلمين (الترخيص) للتدريس في قطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني أمراً ضرورياً قبل البدء في التدريس المنتظم. ولجذب معلمين أكفاء في قطاعات التعليم والتدريب المهني والفني، يمكن توفير حوافز تحفيزية مثل الرواتب الجذابة، ويمكن توظيف معلمين جدد لديهم خبرة صناعية في قطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، ولتعزيز قدرات المعلمين والمُدرِّبين، يُمكن دعوة خبراء من صناعات مختلفة كمورد في مؤسسات التعليم والتدريب المهني

والفني لمشاركة خبراتهم. يجب على كل من المعلمين والطلاب زيارة الصناعات بانتظام لمراقبة الممارسات الصناعية. علاوة على ذلك، وتعزيز استدامة قطاعات التعليم والتدريب المهني والتقني، ومواكبة الاتجاهات الحالية، ينبغي أن يكون لدى المعلمين أحكام للتعلم مدى الحياة والتي من شأنها مساعدتهم على تحديث معارفهم ومهاراتهم.

المشورة السياسية 4: زيادة الوعي حول التعليم والتدريب الفني والمهني TVET والاعتراف الاجتماعي لخريجها من أجل زيادة الالتحاق بقطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني وخلق فرص عمل جديدة لخريجين مهرة

المُبرر:

لا يُعد تدريب المهارات عنصرًا جذابًا عند العثور على وظيفة غير آمنة. تشير الدلائل إلى أن المهارات التي تُركز على العمل تجتذب الشباب نحو التعليم المهني. كما تُظهر الأدلة البحثية بأنه بسبب النقص في المعرفة والوعي حول التعليم والتدريب الفني والمهني والوضع الاجتماعي المنخفض نسبيًا لخريجي التعليم والتدريب الفني والمهني ويُرسَل الآباء أبنائهم بشكل أساسي إلى التعليم العام بدلاً من مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني.

ومن أجل جذب الشباب الفقراء نحو التدريب على المهارات، ينبغي إتاحة عدد من فرص العمل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن أن تكون بعض المبادرات في هذا الصدد على النحو التالي: ينبغي على الحكومات والقطاع الخاص وضع عدد من أحكام العمل؛ ويجب أن تعمل الوكالات المانحة مع الحكومة لتوليد مصادر بديلة للعمالة للخريجين المهرة؛ ويجب أن يشارك خريجو التعليم والتدريب المهني والفني بفاعلية في خلق فرص العمل من خلال ريادة الأعمال.

يجب على مؤسسات الصناعة عدم توظيف أي فني و/أو أية قوة عاملة ماهرة دون الحصول على شهادة ذات صلة من مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني. وعلاوة على ذلك، تحتاج مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني والصناعة إلى التعاون الوثيق مع وكالات التوظيف.

يجب تعزيز الوعي حول التعليم والتدريب المهني والفني في هذا الإطار والاعتراف بالتدريب على المهارات في منطقة منظمة التعاون الإسلامي من خلال الندوات والمؤتمرات وإعلانات الخدمة العامة. يُمكن أيضًا التمديد للأنشطة الترويجية لقطاعات التعليم والتدريب المهني والفني عبر كافة الوسائط. علاوة على ذلك، يمكن تنظيم أنشطة التوعية بين المعلمين والطلاب وأولياء الأمور على مستوى المدارس بحيث يتم تشجيعهم على الدخول في قطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني.

أدوات لتحقيق المشورة السياسية:

مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر: في اجتماعاتها اللاحقة، يُمكن لفريق العمل أن يقوم بشرح مجالات السياسة العامة المذكورة أعلاه بصورة أكثر تفصيلاً.

الكومسيك لتمويل المشاريع: في إطار آلية الكومسيك تمويل المشاريع، يقوم مكتب تنسيق الكومسيك بإصدار نداءات حول مقترحات المشاريع كل عام. ومع آلية الكومسيك لتمويل المشاريع، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتحقيق توصيات السياسة المذكورة بعاليه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من مرفق آلية الكومسيك لتمويل المشاريع. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم الحلقات الدراسية، وبرامج التدريب، والزيارات الدراسية، وتبادل

الخبراء، وورش العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات، ومواد/وثائق التدريب، وما إلى ذلك.

برنامج مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIIC) للتعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي: يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من فرص مشاركة بناء القدرات/الخبرات في إطار برنامج التعليم والتدريب المهني التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.